

كما ترجو ان يتم الاصلاح الجبائي الذى هو بقصد الدرس لتيسير الاجراءات الجبائية و توفير مداخليل الميزان وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الجبائية ، وفي البيان الذى تفضل به السيد كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطنى في هذا الصباح اجاب عن هذا الرجاء وتناول هذا الموضوع ببيان موقف الحكومة اتجاهه فذكر انه من المحقق ان يعرض على المجلس خلال السنة المقبلة مشروع قانون الاصلاح الجبائي وان هذا التاكيد من السيد كاتب الدولة للرئاسة جدير بان تسجله بكل ارتياح نظرا لاننا كنا تلقينا وعدا من السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة بمناسبة عرض مشروع الميزان لسنة 1960 الجارية وعدنا اذاك بان مشروع قانون الاصلاح الجبائي سيعرض على المجلس في دورته التى تتعقد فى اشهر افريل مای جوان 1960 ولكن ييدوا ان ما تطلبه هذا القانون من عميق الدرس والتحرى قد استوجب تأجيل عرضه على المجلس للسنة المقبلة وعلى كل ما دام السيد كاتب الدولة للرئاسة قد اكد لنا ان مشروع هذا القانون سيعرض على المجلس خلال السنة المقبلة فاننا نعتبر ان الامر قد انتهى ، لكن فيما يخص مشروع ميزان سنة 1962 قال السيد كاتب الدولة للرئاسة في بيانه اليوم انه يؤمل ان يكون مشروع الميزان مرتكزا على قانون الاصلاح الجبائي الجديد ونحوه نستبشر بهذا الامل غير ان يكون هذا الامر عزما على اقرار ميزان سنة 1962 على اساس قانون الاصلاح الجبائي الذى سيصدر خلال السنة المقبلة وذلك حتى لا يطول ويمتد الوضع الجبائي اكثر مما امتد لحد الان لاننا نذكر ان النظام الجبائي الراهن كان فى صورته القانونية لا فى صورته الفعلية ، كان فى صورته القانونية هدفا من اهداف المعارضة والمقاومة فى فترة الكفاح الوطنى واذكر ايضا ان المجلس القومى التأسيسى عندما نظر فى مشروع الميزان خلال شهر جوان 1957 قد تناول هذا الموضوع واكد ضرورة الاسراع بتحوير القانون الجبائي لذلك فاتى اشاطر السيد كاتب الدولة للرئاسة 1962 والدفاع الوطنى فيما آمله من ان مشروع ميزان سنة 1962 سيكون مبنيا على قانون الاصلاح الجبائي الجديد ارجو ان يكون هذا الامر عزما مؤكدا حتى لا يكون ميزان 1962 مبنيا على القانون الجبائي الحالى وبذلك نستطيع ان تسجل قفزة اخرى فى ثورتنا الوطنية الشاملة

ثم هنالك موضوع آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بالميزان الذى نحن بقصد درسه وبسياسة الحكومة المالية والاقتصادية اذ لا يخفى ان الجزء الامثل من موارد الميزان يرد من الاداءات غير القارة ولا يخفى ايضا ان الاداءات غير القارة تعتمد اولا وبالذات على الحالة المالية والتجارية فى البلاد وعلى مقدار رواج البضائع كما لا يخفى ايضا ان هذا الرواج يرتبط ارتباطا وثيقا بمسائلة الاسعار وقد جاء فى بيان السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة بمناسبة عرض ميزان السنة الحالية 1960 جاء فى بيانه ان سياسة الحكومة الاقتصادية ترمى فى جملة ما ترمى اليه الى تخفيض الاسعار فى الداخل ، وقد ذكر فى هذا الموضوع ما نصه : اما فيما يخص الاسعار فان الاحصائيات تدل على ان المواد الغذائية الاولية وما يتبعها من المواد الضرورية لم ترتفع بل طرأ عليها فى كثير من الاحيان انخفاض محسوس ثم يقول السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة فى بيانه هذا - هذا ولن يغب على الحكومة ان التشريع الجارى به العمل الان اى فيما يخص مقاومةارتفاع اثمان فيه من التشبع والتسلل ما يدعوه الى التفكير فى مراجعته مراجعة تجعله يتلاعما مع وضعنا الحاضر وسوف نقدم مشروعا فى ذلك الى مجلسكم خلال دورته القادمة لقد استبشرنا اذذاك عند ما اكده السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة على لسان الحكومة ان سياسة الحكومة الاقتصادية

سيدي الرئيس ،

سادتي كتاب الدولة ،

حضرات النواب ،

ان الملحوظات التى تقدمت بها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والتى تفضلتم بالاستماع إليها متى حين لم تكن الا تعبيرا عن مدى التعاون الحاصل بين الادارة التنفيذية والادارة التشريعية لتحقيق ما نصبو اليه جميعا لامتنا العزيزة من مستقبل افضل وخير عظيم .

هذا وان اللجنة لترى من واجبها ان تنوء بالجهودات العظيمة التى بذلت فى نطاق كل كتابة الدولة بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية المحايد الاكبر الحبيب بورقيبة ابقاء الله - تصفيق - للنهوض بالبلاد وتوفير اسباب ازدهارها فى جميع الميادين رغم مصاعب هذه المرحلة الانتقالية التى نجتازها . وهي تسجل بكامل الارتياح الانجازات التى تمت فى بحر السنة المالية الماضية وترفع تفخامة رئيس الجمهورية عبارات التقدير والاكتبار وتعبر لاعضاده النساء كتاب الدولة عن خالص شكرها وجزيل ثنائها - تصفيق -

ولا يفوتنا بهذه المناسبة ان اللجنة تسجل بمزيد الارتياح ما تسمى اعضاؤها لدى السادة كتاب الدولة ولدى اعضادهم من صادق الرغبة فى تيسير مهمتها ومهمة اللجان الفرعية وبالتالي فى تيسير مهمة المجلس نفسه . فليشكروا على هذه الظاهرة المباركة التى اقيمت على روح التعاون المتم تثير الجميع وروح الرمالة التى تربط بيننا فى نطاق هذا المجلس الموقر .

وفي الختام فان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية بعد درسها لمشروع تصرف 1961 فى حدود ما يحوله لها القانون الاساسى للميزان توصى المجلس الموقر بالصادقة على لائحة الميزان العادى لسنة 1961 . والسلام عليكم ورحمة الله - تصفيق -

- 4 -

المناقشة العامة

الرئيس :

بعد استمعاكم للبساطة الضافية التى القاها السيد كاتب الدولة للرئاسة وتقرير اللجنة المالية العام على لسان مقررها نشرع فى المناقشة العامة

وان الفحص الدقيق الذى جاء بال报ير العام لم يترك اي مجال للالتباس فقد تبين به جميع الامور التى وردت فى الميزان من منكم يطلب الكلمة فى الموضوع ؟

السيد احمد دريرة :

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب ،

لا يخفى ان موضوع الميزانية من اهم المواضيع التى يتناولها مجلس الامة بالنظر والبحث وان مشروع ميزانية 1961 المعروض على المجلس فى الحقيقة بعد درسه والتأمل فى محتوياته عموما ليسع النائب بعد الاطلاع عليه ودرسه الا ان يضم صوته الى صوت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية فى التvoie بالجهود العظيم الذى تبذلته حكومة الجمهورية فى سبيل النهوض بالبلاد ، لكن هذا لا يمنعنا من ابداء بعض الملحوظات ، فقد جاء بتقرير اللجنة وبالصفحة التاسعة فى جملة ملاحظاتها ،

تشترى . وتبين الحبوب ولم يبلغنا لحد الان ان المبوب في الجمهورية التونسية والحمد لله صارت تباع بالجمهوريه بسعر اوفر من السعر القانوني وانما نتيجة تسهيلات كان جزء من الفلاحين لا يبيع حبوبه الى الدولة التونسيه بل يبيعها بالسوق وبهذه الطريقة لا يدفع الاداءات الموظفة على حبوبه وبهذه الطريقة امكن له ان يبيعها بشمن دون الثمن القانوني ،لاحظنا اخيرا انه نظرا لازمه المطر ان اثمان الحبوب التي تباع بالسوق مع شيء من التسامح الدولي تلك القمح التي كانت تباع باقل من الامان القانونية ، شاهدنا ان تلك القمح قد ارتفعت اثمانها بالنسبة لما قبل ولم يرتفع ثمنها حتى يتجاوز الثمن القانوني ، ولذا اذا شاهدنا ان القمح او الشعير قد ارتفع بعض الشيء فهو ارتفاع نسبى بالنسبة للقمح الذى يباع بالسوق . فهاته التجارة سمح بها وغير قانونية بل اقول على هامش القانون لأن القمح لا تباع الا للدولة التي تبيعها للمستهلك بواسطة اعوانها ، بحيث فيما يتعلق بالقمح فلا ارتفاع في الاسعار ولم يبلغنا الارتفاع في اسعار اخرى ، اخيرا منذ اسبوع او عشرة أيام بلغنا ان الشاي صار قليلا ويهدر ان بعض التجار والله اعلم اخروا البضائع التي يمسكونها وبهذا ربما ارتفع ثمن الشاي بشيء قليل ويمكن القول هنا ان هذا الشيء هو شيء استثنائي وليس لنا بضائع اخرى ارتفعت اثمانها او وقع اختثارها ، فيما يتعلق بمادة الشاي يمكن القول بأنه شيء وقتى وزائل فهو متولد عن اتجاه جديد في تجارتنا الخارجية كما تستورد الشاي من جزيرة سيلان - ونطرا لأن جزيرة سيلان لا تستورد من تونس اي شيء قررت الحكومة ان تتوجه لغيرها لشراء الشاي وعندنا اتفاقية مع الهند خلال شهر سبتمبر وانجز هذا الاتفاق واخذت البضاعة تاتي للجمهورية التونسية ، بحيث مشكل الشاي وقتى وزائل ولا يدوم

بعي فيما يتعلق بالردع فالحكومة مستعدة بردع من تحده نفسه للقيام بمثل هذه الاعمال التي وقعت في مادة الشاي وعنيبة الحكومة موجودة بقي التنفيذ وهذا نريده فلنا اعونا قليلا لكن الحكومة محددة كامل المد لرراقبة الاسعار وستسرد دوما على ان لا ترتفع الاسعار - تصفيق -

الرئيس :

قد اجاب السيد كاتب الدولة للمالية عن السؤال الموجه من طرف السيد احمد دريرة واظنه قد اقتنع بان الحكومة لا ضلع لها في ارتفاع هذه الامان .

السيد كاتب الدولة للمالية :

سيدي الرئيس اطلب الكلمة

الرئيس :

الكلمة للسيد كاتب الدولة للمالية

السيد كاتب الدولة للمالية :

لم اقل ان الحكومة لا ضلع لها في ارتفاع الامان فقد تعرضت لمثالين فيما يتعلق بالقمح قلت لارتفاع في الامان واسعارها محددة بقانون ولم تباع لحد الان والحمد لله باكثر من الثمن القانوني بل يبيع سابقا بعض القمح اقل بكثير من الثمن القانوني لأن الفلاحين يمكن لهم ان يبيعوا قمحهم اقل من الثمن الذي تشتري به الدولة حتى لا يقع دفع الاداءات الموظفة عليهم ، ولا يخفى عليكم ان الشركات الاحتياطية وهي الوحيدة بمقتضى القانون التي يمكن لها شراء القمح - عند ما تشتري الحبوب تقبض المعاليم الدولية ، فهي

ترمى الى تخفيض الاسعار في الداخل لكن يتضح مما شاهدناه وسمعناه خلال الاشهر الاخيرة اى بعد هذا البيان ان الاسعار قد اضطررت في كثير من المواد وخاصة مواد القوت الضروري التي يستهلكها عامه المواطنين فتحن نرى ان الحبوب التي هي مسورة وتجارتها سبيكة من طرف الحكومة قد ارتفعت في كثير من الجهات بنسبة ثلاثة الى اربعين في المائة ، اما بعض المواد غير الضروريه كالشاي مثله فانها قد ارتفعت في بعض الاحيان بنسبة اربعين الى خمسين في المائة وهذا ما يدعونا الى تذكير الحكومة بان وجوب مراقبة الاسعار ومقاومة ارتفاعها امر ضروري اولا لضمان مستوى عيش لائق في البلاد وثانيا للمحافظة على مقدرات الميزان اذ ان مقدرات الميزان ترتبط اوثق الارتباط بالاستهلاك وبمستوى الاسعار ، ثم وان كنا لا نزال في الدورة التي وعدنا فيها السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة بانه سيعرض علينا مشروع تعديل القانون الجاري به العمل فيما يخص مراقبة الاسعار ومقاومة ارتفاعها فانني اؤمل ان يتصل المجلس بمشروع هذا القانون قبل نهاية دورته المالية وعلى كل فاني اتوجه في نهاية حديثي عن هذه المسالة بسؤال الى ممثل فخامة رئيس الجمهورية وهذا السؤال هو التالي :

من الذي صد الحكومة عن مقاومة هذا التيار - تيار ارتفاع الاسعار - ولماذا تأخر عرض مشروع قانون تعديل مقاومة ارتفاع الاسعار لحد الان ؟

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب ،

هذه بعض ملاحظات عامة تهم حياة البلاد والمواطنين عموما اردت ان اساهم بها في مجال ابداء الرأي بهذه المناسبة الهامة - مناسبة النظر في مشروع ميزان الدولة - والسلام عليكم

الرئيس :

من منكم يطلب الكلمة قبل اجراء التصويت على التقرير العام الذي لم توجه في شأنه انتقادات ؟ (لم يطلبها احد)

وان السيد احمد درير وجه سؤالا للحكومة لم اعرف هل هي مستعدة لان تجيئه الان ام لا

السيد كاتب الدولة للمالية :

سيدي الرئيس ، اطلب الكلمة

الرئيس :

الكلمة للسيد كاتب الدولة للمالية ليجيب عن سؤال السيد احمد دريرة

السيد كاتب الدولة للمالية :

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب ،

سئللت الحكومة عن اسباب ارتفاع الامان انا اليوم مررتا بالحال عند ما اجبت السائل بقولي اذا راجعنا الامان امثال الجملة او نصف الجملة او اثمان التفصيل يمكن لنا الجزم بان الامان لم ترتفع ، قلت لم ترتفع في جملتها واذا راجعنا كذلك الاحصائيات التي تنشر بصفة منتظمة كل سنة ، هاته المجالات تؤيدنا في هذا الموقف ، نعم وقع ارتفاع في بعض اثمان والسائل لاحظ ان اثمان الحبوب قد ارتفعت في الحقيقة هذا ارتفاع ليس بارتفاع لان ثمن الحبوب هو محدد بقانون والدولة هي التي

النوصيات في هذا المضمار اعدكم فيما يتعلق مثلا بالتحوير الجبائي او الاصلاح الجبائي ان الاعمال جارية وأن هناك مسودة جاهزة لكن المسؤولين عن هذا العمل ي يريدون ان لا يتقدموا امامكم الا بمشروع تطمئنون اليه ولهذا ان تقرر في وقت من الاوقات زيادة النظر والتمعن فما ذلك الا رغبة هنا ان تكون الاصلاحات محل رضاكم وفيها تحوير عميق قلت تطمئن اليه نفوسكم ويأتي بالفائدة للجمهورية التونسية.

جاء في التقرير ايضا بعض التخوفات فيما يتعلق بالتجير في انتداب مستخدمين وقتين خاصة بالنسبة لكتابة الدولة للتربية القرمية نعم مشروع الميزان المعروض امامكم استمر في مناجمه السابق من حيث تشiset الاقتصاد من حيث التنشيط في الميدان الثقافي من حيث التشiset في الميدان الاجتماعي ، فكلما زاد توسيع الميدان الثقافي او الاقتصادي او الاجتماعي اوجب مصاريف جديدة الا وقامت الدولة حسب ما يمليه عليها ضميرها ببذل المصاريف اللازمة . وحذو هاته المصاريف هنالك مصاريف اخرى في نظر الحكومة لا تعين على توفير اسباب النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من ذلك المصاريف المتعلقة بالعتاد بل بنوع من العتاد او انتداب كتبة وقتين تستعين بهم الادارة . اما موضوع التخفيض بنسبة عشرة بالمائة فانكم على علم اننا استثنينا من ذلك مصاريف الاكل والادوية وغيرها من المصاريف الزامية وكذلك المصاريف التي لم يسبق الاقتراع عليها

اما فيما يتعلق بالتجير لانتداب كتبة وقتين تستعين بهم الادارة ، فقد رات الحكومة ان ذلك لا تتكلف من اجله الادارة الاتعب بل كل ادارة بدون استثناء يمكن لها بان تستقر في نشاطها وعملها بدون زيادة مستكتبين وقتين آخرين : بقى ان التقرير يقول ان هنالك ما يفوق من 600 معلم واستاذ دخلوا في هاته السنة في ميدان التعليم لا يخفى عليكم ان العمل الجبار في هذا الميدان هو اعداد الحالات لكن ان هاته الحالات تعد بكيفية خاصة - بكيفية ميكانوغرافية -

نعم بقيت اشغال اخرى من احضار قرارات وغيرها فالمسؤولون في هذا الميدان مثل زملائهم راوا ان ذلك يتم بدون ان يتعطل سير الادارة على ان الحكومة مجده في حلول اخرى ترى ان عدد الاداريين بالادارات كثيرا وترى ان النتيجة الحسنة والمالية الان يمكن ان تتحسن اذا وقع البحث عن اساليب جديدة تمكن الموظفين الحاليين من العمل بمقتضاهما بحيث تعتقد الحكومة ان تجير انتداب كتبة وقتين لا يتعطل سير الادارة وهي مجده عن بحث اساليب عمل جديدة يمكن للحاضرين ان يقوموا بعملهم باحسن ما تكون عليه النتيجة الحالية .

السيد الامين الشابي :

سيدي الرئيس ،
حضرات النواب ،
سادته كتاب الدولة

اجيب هنا بصفتي مقرر اللجنة المالية والاقتصادية والاجتماعية ،

سيدي الرئيس ، سبق للجنة ان اهتمت بهذه المسالة وهي مسألة انسحاب القاعدة العامة في توقيف انتداب الموظفين الوقتيين منهم او المراكيز القارة للادارة على جميع كتابات الدولة واستمعت اللجنة المالية للسيد كاتب الدولة للمالية والتجارة وعرض عليه هذا السؤال واجاب اللجنة بأنه يعتقد ان روح

مناسبة طيبة للدولة حتى يقع قبض المعاليم المراجعة لها بحيث هناك بعض الفلاحين يرون عدم بيع قموحهم للشركات الاحتياطية ويختلفون القانون وهذه الطريقة تمكنهم من بيع القمح لغير الدولة بشمن اقل من الثمن القانوني يبيعون ذلك باقل وطبعا يشتريه المستهلك باقل - هذا السبب الذي ادى الى بيع القمح في الاسواق بصفة غير قانونية وبشيء من التسامح والدولة رات قائمة حتى تكون هاته القمح قريبة من المستهلك ، لكن هاته الامان كانت اقل من الثمن القانوني وقد ارتفعت بعض الشيء اخيرا نظرا للازمة الموجودة وهى ازمة المطر لكن قلت واعيد القول ان اثمان الحبوب لم ترتفع باكثر من الثمن القانوني ، والحكومة لم يكن لها اى ضلوع في ارتفاع الامان بالعكس فالحكومة تقول لكم وتكرر انها مجده في مراقبة الاسعار حتى لا يرتفع ثمن اي بضاعة على ان النصوص القانونية موجودة وفي عام 59 قد وجد قانون في تعين الامان بعبارة اخرى في تجميدها بحيث ان الامان في السنة الماضية وفي السنة الحالية والى السنة المقبلة مجمدة في مستوى اثمان سنة 1959

السيد احمد دريرة :

سيدي الرئيس ،

بعد استماعي لجواب فممثل خاتمة رئيس الجمهورية عن السؤال الذي وجهته اقول لستنا الان في مقام جدال حول وجود اسعار مرتفعة او عدم وجودها ولكن الشيء المؤكد هو ان ما قلته مبني على واقع موجود في بعض الجهات من الجمهورية ، لا محالة ان ما قاله السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة صحيح بالنسبة لبعض النواحي ولكن ما قلتهانا ايضا مبني على واقع موجود في نواح معينة ولهذا فاني اقترح بالإضافة الى التدابير والى التأكيدات التي بينها السيد كاتب الدولة للمالية والتجارة ان تقوم الشركات الاحتياطية بتوزيع نطاق نشاطها وان تتمكن كافة المواطنين الراغبين في الحصول على اسعار الجاري بها العمل حتى يقضى على الاحتكار وترفع الاسعار .

السيد كاتب الدولة للمالية :

قد قامت الشركات الاحتياطية بذلك وسوف تستمرة بحوال الله .

الرئيس :

من منكم يطلب الكلمة قبل ان يقع التصويت المطلوب وهل يمكن التصويت على التقرير العام ؟ (لم يطلبها احد)

فمن منكم يوافق اذن على التقرير العام للجنة المالية ؟

السيد كاتب الدولة للمالية :

سيدي الرئيس ،

اطلب الكلمة قبل اجراء التصويت على التقرير العام .

الرئيس :

الكلمة للسيد كاتب الدولة للمالية .

السيد كاتب الدولة للمالية :

اردت ان اقدم بشيء من الايجاز لمجلسكم للرد على بعض ما جاء بهذا التقرير الذى يتضمن الكثير من الاستحسان وانما بدوري استحسانكم ، كذلك جاء بالتقرير بعض